

كلية الآداب واللغات
قسم اللغة العربية

التخصص: لسانيات عامة

العنوان

"قراءة في كتاب خطي متعثرة على طريق تجديد النحو العربي لعفيف دمشقية"

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير

إشراف الدكتورة:

فاطمة مهدي

إعداد الطالب:

علي زعيش

لجنة المناقشة:

رئيسا

جامعة غليزان

د. فاطمة بن عدة

مشرفا ومقررا

جامعة غليزان

د. فاطمة مهدي

عضوا مناقشا

جامعة غليزان

د. فاطمة مقدم

السنة الجامعية:

1446/1445هـ

2025 - 2024م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: " ولئن شكرتم لأزيدنكم " سورة إبراهيم 07

أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة "فاطمة بلمهدي" وإلى كل أساتذة الجامعة، وإلى كل من ساهم في وصولنا إلى هذا المقام.

الملخص

ملخص البحث

كان هذا البحث قراءة بسيطة في كتاب 'خطى متعثرة على تحديد النحو العربي ل: عفيف دمشقية' وقد تناولت هذه الدراسة من جهة المنهج والمحتوى، حيث تطرقت في المحتوى إلى المنهج الذي اتبعه الكاتب إلى طريقة عرض المؤلف المادة العلمية، وإلى المصطلح المستعمل في عرض هذه المادة، ومن جهة المحتوى تناولت فيه المواضيع التي عالجها الكاتب، ثم رأي الكاتب تجاه هذه المواضيع ثم المفاهيم التي نستعملها في عرض هذه المواضيع، ثم بعد ذلك رؤية الكاتب كيف كانت ورأيت تجاه هذه الرؤية، وفي الخاتمة ذكرت أهم النتائج التي توصلت إليها من وراء هذه الدراسة.

Research Summary

This research presents a simple reading of the book "*Faltering Steps Toward Renewing Arabic Grammar*" by Afif Damashqiah. The study addresses both methodology and content. In terms of methodology, it examines the approach adopted by the author, the way he presents the scientific material, and the terminology he uses. Regarding content, the study explores the topics discussed by the author, his perspectives on these topics, and the concepts employed in presenting them. It then evaluates the author's overall vision and provides my own opinion on that vision. In the conclusion, I outlined the most significant findings resulting from this study.

مقدمة

اهتم علماء اللغة العربية بالنحو العربي منذ نشأته اهتماما كبيرا، ودققوا في كل مسأله وجزئياته وأحاطوا بكل جوانبه؛ طبعاً لما فيه من أهمية بالغة وهي صَوْن اللسان عن الخطأ وخاصة إذا تعلق الأمر بكلام الله تعالى الذي لا يقبل الخطأ، فالنحو إنما وضع بغية النطق السليم لكتاب الله خاصة ولسهولة تعلم اللغة العربية عامة، ولكننا نرى صعوبة وتعقيدا يمنعان الدخول إلى هذا العالم الواسع، بل إنه صار شبحاً مخيفاً لطلابه ومحبيه.

وهذا الغموض شغلني أنا أيضاً كغيري من طلاب هذا العلم، وقد كان هذا هو السبب والدافع الأول الذي دفني لاختبار هذا الموضوع، والسبب الثاني الذي هو حيي لعلم النحو، لكن تعقيد بعض المسائل كان دائماً يحول دون الوصول إلى الإتقان الجيد لهذا العلم.

وما زاد الطين بلة الخلاف الواسع الذي كان بين المدرستين -البصرية والكوفية- والجدل القائم بينهم، ومعلوم أن البصريين كانوا هم السبّاقين إلى هذا العلم والبحث في أصوله وفروعه، فقد كان النقد موجهاً لهم ولما جاؤا به، بل إن من علمائهم من ثار على مذهبهم وهاجم بعض آرائهم؛ وخير مثال على ذلك الأخفش الذي خالف مدرسته الأم في بعض المسائل لما رأى فيها من تشعبات وعقبات، وقد تبعه في ذلك الكوفيون؛ إذ كانت لهم آراء تدعو إلى التجديد القضاء على ما لحق النحو من تشعب.

وقد أولى العلماء لهذه القضية -وهي تيسير النحو- اهتماماً بالغاً؛ لأن بث النحو هو أقرب سبيل لتعلم اللغة العربية، وبحثوا عن الحلول واهتموا بكل ما له علاقة بهذه القضية؛ فقد أهتم الدكتور 'عفيف دمشقية' بآراء الأخفش والكوفيين وألف في شأنها كتاب سَمَّاهُ 'خطي متعثرة على تجديد النحو العربي'. الأمر الذي يدفعنا للتساؤل ما الجديد الذي جاء به الأخفش والكوفيون؟ وهل خدم هذا الجديد النحو وسهله على طلابه؟.

ونظراً لاهتمامي بعلم النحو و اللغة العربية قمت بقراءة بسيطة لهذا الكتاب - خطي متعثرة على تجديد النحو العربي-. وقد كانت هذه القراءة منصبّة حول المنهج والمحتوى ، وقد اتبعت في البحث المنهج الوصفي لأنه الأنسب لمثل هذه الموضوعات ،لأني قرأت ووصفت ما هو موجود في هذا الكتاب. وقد قسّمت بحثي هذا إلى مقدمة ومدخل ثم الفصل الأول ثم الفصل الثاني ثم الخاتمة ثم بعدها قائمة المصادر والمراجع ثم الفهرس العام للموضوعات ، والمدخل كان عنوانه دعوات التجديد في النحو العربي؛ وقد قسمته إلى مبحثين المبحث الأول تناولت فيه دعوات التجديد قديماً، ذكرت فيه ثلاثة علماء على سبيل المثال لا على سبيل الخصر، وهم ابن جني والسهيلي وابن مضاء القرطبي، والمبحث الثاني تناولت

دعوات التجديد حديثاً، كذلك ذكرت فيه ثلاثة علماء على سبيل المثال لا على سبيل الحصر، وهم إبراهيم مصطفى وشوقي ضيف ومهدي المخزومي.

وقد توصلت في ختام هذا البحث إلى مجموعة من النتائج، تمثلت في أن قضية تيسير النحو ليست قضية حديثة الولادة بل هي قضية قديمة، وأن للكاتب رغبة شديدة في تيسير النحو، وأن هذا التيسير لا يعني هدم القديم بل الرجوع إليه لما فيه من مجهودات كبيرة، أن في آراء الأخفش والكوفيين فيها بعض التيسير يمكن أن يُهتدى به في تيسير النحو، وقد مزج الكاتب بين الجديد والقديم من أجل الخروج بما يسهل النحو على طلابه من أبناء العربية وغيرهم. والأمر الذي زاد في تعقيد النحو هو الخلاف الذي كان بين البصريين والكوفيين، وكذلك من النتائج المتوصل إليها رؤية الكاتب المستقبلية في تيسير النحو فهو يسعى مستقبلاً إلى إيجاد حلول ثابتة مضبوطة يستهدى بها طلاب النحو.

واعتمدت في بحثي هذا على جملة من المصادر والمراجع نذكرها بالتفصيل، منها الكتاب لسيبويه والخصائص لابن جني والرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، ولمع الأدلة لأن الأنباري كذلك، والمفصل للزمخشري وجمع الهوامع للسيوطي والمدارس النحوية لشوقي ضيف، والإقترح في أصول النحو للسيوطي وأملاء ما من به الرحمان للكعبري، وتقويم الفكر النحوي لعللي أبو المكارم والنحو الوافي لعباس حسن وإحياء النحو لإبراهيم مصطفى وأمال السهيلي للسهيلي، النحو العربي نقد وتوجيه لمهدي المخزومي وكتاب خطي متعثر على تجديد النحو العربي لعفيف دمشقية.

وخلال هذا البحث واجهت بعض الصعوبات أهمها كثرة المصادر والمراجع المتعلقة بهذا الشأن، فثد تعددت المؤلفات والشرحات، وكذلك من الصعوبات التي واجهتها صعوبة فهم بعض عبارات من كلام المتقدمين عند الأخذ من كتبهم نظراً لمستواهم اللغوي العالي.

وفي الأخير تنوجه بالشكر الجزيل لكل من ساعدنا في هذا البحث، وإلى الأستاذة المشرفة خاصة وإلى أساتذتنا ومشايخنا إلى كل من سعى في طلب العلم ومن علّم العلم.

علي زعيش

غليزان في 05/05/2025

المدخل: دعوات التجديد في النحو العربي

المبحث الأول: دعوات التجديد قديما

يعد ابن جني (ت392) ممن أشاروا إلى تجديد النحو، ومن جملة ما أشار إليه قضية العامل التي شغلت النحاة قديما وحديثا، وأولوها اهتماما كبيرا، فيرى النحاة أن العامل هو أساس الرفع والنصب والجر والجزم أي هو المؤثر في الحركات الإعرابية التي تظهر في أواخر الكلم.

بينما لابن الجني ومن على رأيه رأيا آخر في هذا الباب، إذ يرى أن العامل الحقيقي في الرفع والنصب والجر والجزم هو المتكلم ولا دخل للعامل يقول في ذلك: "...فأما في الحقيقة ومحصول العمل من الرفع و النصب والجر والجزم إنما هو المتكلم نفسه لا شيء غيره"¹.

ومسألة العلة التي اهتم بها النحاة اهتماما بالغا، وسال من أجلها حبر كثير حتى أن الزجاجي (ت: 340هـ) خصها بكتاب سماه (الإيضاح في علل النحو) تطرق فيه لمختلف مسائل العلل وقام بجمعها مدعما لها بالجدل والاحتجاج وتخريج علل جديدة وتوليد أقيسة مختلفة وقد بين قيمة هذا الكتاب لقوله: "هذا كتاب أنشأناه في علل النحو خاصة والاحتجاج له وذكر أسرارها، والكشف عن المستغلق من لطائفه وغوامضه، دون الأصول، لأن الكتب المؤلفة في الصول كثيرة جدا".²

أن ابن جني يثور فيه هذه العلة وخاصة الثواني والثالث، حيث يرى أنها لا فائدة من ذكرها ولا طائل الكلام فيها لأنها في الحقيقة مجرد شرح وتفسير وتكملة للعلة الأولى، وذكر لنا مثالا في كتابه الخصائص يوضح به هذه القضية "ذكر لنا أبوبكر في أول أصوله هذا الباب ومثل له برفع الفاعل فإذا سئلنا عن علة رفعه قلنا: ارتفع بفعله فإذا قيل: ولم الفاعل مرفوعا فهذا سؤال عن علة العلة"³.

ومن خلال هذا المثال يبين فساد العلة الثانية، وهي لماذا صار الفاعل مرفوعا إذ يقول: "وهذا موضع ينبغي أن تعلم منه أن هذا الذي سماه علة العلة إنما هو تجوز في اللفظ، فأما في الحقيقة فإنه شرح و تفسير وتتميم للعلة"⁴.

ومن الذين أبطلوا وأفسدوا الكثير من تعليقات وحجج النحويين نجد السهيلي (ت: 581هـ) الذي تكلم في بعض كتبه عن إبطال حججهم، نجده مثلا يرد حججهم فيما لا ينصرف ويفندها تفنيذا علميا

¹. ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ط2، ج1 ص109.

² الزجاجي، الايضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، ط3، 1979م، ص 09.

³. ابن جني، الخصائص، ج1، ص 173.

⁴. المرجع نفسه، ص 173.

دقيقا. فيرى النحاة أن الاسم الذي لا ينصرف منع من ذلك لعلل وأسباب، كالحذف والتنوين، إلى غير ما يذكرون من تعليلات.

ويرد السهيلي زعمهم بأن هذه القضية لو ردها إلى المسموع من كلام العرب ولم يعللها بهذه العلل الفاسدة لكان خيرا لهم يقول في ذلك: "..... وهذا الباب لو قصره على السماع ولم يعللوه بأكثر من النقل عن العرب لا تنفع بنقلهم..."¹.

ويرى السهيلي أن العلة الحقيقية هي المطردة المنعكسة التي توجد بوجود الحكم وتنعدم بانعدامه، وهذا صحيح إذ لا يمكن لعللة متعلقة بحكم أن توجد أحيانا وتنعدم أحيانا أخرى.

ويضرب لنا أمثلة تبين فساد تعليلهم في عدم امتناع الاسم من الصرف بقوله: "..... قد نجد الاسم مضارعا للفعل لفظا ومعنى وعملا ورتبة وهو مع ذلك يدخله الخفض والتنوين كضارب ونحوه فإن فيه لفظ الفعل ومعناه ويعمل عمله وهو تال للاسم ووصف له ثم لم يمنعوه الخفض والتنوين....."².

ومن الذين شغلوا اهتمامهم بقضية إعادة تجديد النحو العربي ابن مضاء القرطبي (ت: 595هـ) الذي نادى بإلغاء الكثير من مسائل النحو وإعادة هيكلته من جديد، حتى أنه ألف كتابا سماه الرد على النحاة.

ومن المسائل التي أولاهما اهتماما كبيرا وافتتح بها كتابه مسألة العامل التي قام بإلغائها تماما. ويرى أنه لا دخل للعامل في الرفع والنصب والجزم يقول موضحا ذلك: "...ومن ذلك ادعائهم بأن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي....."³.

وكذلك مما دعا إليه إلغاء القياس الذي هو أصل من أصول النحو عند النحاة تبني عليه كثير من مسائل النحو، ويستدل على دعواه بأن علة حكم الأصل ليست موجودة في الفرع إذ يرى أن شرطا من شروط القياس قد اختل وعليه لا يمكن أن يكون هناك قياس، ونسبة مثل هذا إلى أمة العرب انتقاص من قيمتها، ويؤكد ذلك بجملة من الأمثلة منها قوله: "..... وكذلك فعلوا في شبهه الاسم بالفعل في العمل وتشبيبههم إن وأخواتها بالأفعال المتعدية في العمل....."⁴.

¹. السهيلي، أمالي السهيلي، تحقيق محمد إبراهيم البناء، مطبعة السعادة، القاهرة، ص 19.

². المرجع نفسه، ص 20.

³. ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار الفكر العربي ط1، 1947م، ص 19.

⁴ ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص 157

المبحث الثاني: دعوات التجديد حديثا

و من الذين دعوا إلى تجديد النحو العربي إبراهيم مصطفى (ت 1962 م)، ومن جملة ما دعا إليه مسألة تعريف النحو الذي حده النحاة قديما في كتبهم و مؤلفاتهم، وهذه مسألة كبيرة إذ أنك لا تنتقدهم في مسألة صغيرة من مسائل النحو، وإنما تنتقدهم في أصل النحو، وهذا التعريف صار له ردحا من الزمن في كتبهم، حيث يقول النحاة في تعريف النحو أنه علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعرابا و بناءا .

مثلا وجدت دعوات من بعض علماء النحو قديما تدعو إلى إعادة النظر في بعض المسائل كي تكون موافقة لسنن العرب في كلاهما، وجدت في العصر الحديث دعوات نفسها من بعض الباحثين العرب في المشرق والمغرب العربيين، وربما كان في من هو أكثر إصرار وأكثر قوة من الناحية العملية تحت مسمى "يسير تيسير النحو" و "تجديده"، ولعل من الذين كان لهم السبق في ذلك في عصرنا إبراهيم مصطفى (ت 1962 م).

وقد هدم تعريف النحاة الذي اعتمدوه ردحا من الزمن فقد كان بعضهم يرى بأن النحو "هو علم بقوانين يعرف بها أحوال التركيب من الإعراب و البناء".¹

فقال إبراهيم مصطفى أن هذا التعريف قد قلص كثيرا حدود البحث النحوي، الذي ينتمي إلى لغة بحجم اللغة العربية وكذا اتساع نطاقها وكثرة مفرداتها، فتعريف من هذا القبيل يكون إجحافا في حقها وتضييقا عليها.²

وبناء على هذا يقدم لنا تعريفا جديدا النحو، يخالف تعريف القدماء تماما سماه قانون تأليف الكلام ومن ذلك قوله "...وهذا التحديد تضييق شديد لدائرة وتقصير لمداه وحصره في جزء يسير مما ينبغي أن يتناوله، فإن النحو كما نرى وكما يجب أن يكون، هو قانون تأليف الكلام، وبيان ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة والجملة من الجملة حتى تنسيق العبارة، يمكن أن تؤدي معناها..."³

بالإضافة إلى قضية حد النحو، فقد تطرق إلى مسألة الإعراب وأبطل مذهب النحاة في حصره على أواخر الكلمات، ومستنده في ذلك بأن هناك لغات لا إعراب لها ولا تتغير كلماتها في الأخير، ومع ذلك لها

¹ علي الجرجاني، معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، ص 202.

² ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ط2، 1992م، ص1.

³ المرجع نفسه، ص2.

قوانين وضوابط تحكم كلاهما، وهذه في رأيه حقيقة تدحض مذهبهم وتبين فساد رأيهم يقول: "...وكثير من اللغات لا إعراب فيها ولا تتبدل آخر كلماتها ولها مع ذلك نحو قواعد مفصلة تبين نظام قوانين تأليف الكلام".

كذلك ممن أدلوا بدلوهم في قضية تجديد النحو العربي، مهدي المخزومي (ت: 1414هـ) الذي دعا إلى تجديد النحو بالكامل، وإعادة صياغته من جديد وتخليصه مما لحقه من تعليقات فلسفية كلامية أدت بالدرس النحوي إلى التعقيد والغموض في أغلب المسائل، وخاصة على طلاب العلم وهذه حقيقة نلتمسها كلما تطرقنا إلى مسائل النحو مثلاً كمسألة تجديد العوامل أو باب الاشتغال والتنازع إلى غيره من المسائل يقول في هذا الشأن: "لقد أصبحت الحاجة ماسة إلى نحو جديد يخلو مما علق به في تاريخه الطويل من شوائب ليست منه مدروس وفق منهج يلائمه مبراً من هذه التعليقات الفلسفية التي اصطنعها القوم...."¹. كما سعى إلى إبطال مسألة تعريف النحاة للإعراب، ويرى بأن تعريفهم مرجعه فلسفي معقد لا طائل من ورائه، ويقدم لنا تعريفاً آخر للإعراب يعتمد على الوظيفة اللغوية وقيمتها النحوية يقول في تعريفه الجديد: "الإعراب كما نرى بيان ما للكلمة أو الجملة من وظيفة لغوية أو قيمة نحوية ككونها مسنداً إليه، أو مضافاً إليه، أو فاعلاً، أو مفعولاً، أو حالاً أو غير ذلك من الوظائف التي تؤديها الكلمات في ثنايا الجمل و تؤديها الجمل في ثنايا الكلام أيضاً"².

بالإضافة إلى إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي هناك شخصية هناك علمية ثالثة كانت ممن دعا إلى تجديد النحو العربي هو "شوقي ضيف" (2005م) الذي تأثر بآراء ابن مضاء القرطبي، ودعا إلى إعادة تنسيق أبواب النحو العربي وقد ثبت ذلك بوضوح في كتابه "تجديد النحو" كما طالب بإلغاء بعض مسائل الإعراب، على سبيل المثال ألغى الإعراب التقديري والمحلي وقال بعدم ذكرها أصلاً حال الإعراب، ويضرب لنا مثال يوضح به رأيه "فلا داعي لأن يقال في مثل (جاء الفتى) الفتى فاعل مرفوع بضمزة مقدرة منع من ظهورها التعذر، ولا في مثل (جاء القاضي) القاضي فاعل مرفوع بضمزة مقدرة منع من ظهورها الثقل، بل يُكتفى في مثل الفتى والقاضي بأن كلاهما فاعل فحسب".

ومثال آخر عن الإعراب المحلي يقول لا داعي أن يقال في مثل (زيد يكتب الدرس) إن جملة يكتب في محل رفع خير لزيد، بل يُكتفى بأن يقال إنها خبر لزيد".

¹. مهدي المخزومي، النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، لبنان، 1987م، ص 28.

². المرجع نفسه، ص 67.

وألغى بعض مسائل الإعراب على سبيل المثال ألغى الإعراب التقديري والمحلي وعدم ذكرها أصلاً حال الإعراب، ويضرب لنا مثلاً يوضح به ما قال مثل (جاء الفتى) الفتى: فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر، ولا في مثل "جاء القاضي" القاضي: فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل وبل تكتفي بأن في مثل الفتى والقاضي بأن كلاهما فاعل فحسب¹.

ومثال آخر عن الإعراب المحلي لا داعي أن يقال في مثل (زيد يكتب الدرس) إن جملة يكتب الدرس في محل رفع خبر لزيد، بل يكتفي بأن يقال إنها خبر لزيد².

ومن خلال هذا العرض البسيط لدعوات التجديد قديماً وحديثاً، يمكن أن نستخلص أن دعوات التجديد في النحو العربي كانت مختلفة؛ كل حسب نظريته منهم من بري التجديد في بعض الأبواب وإعادة النظر فيها وإلغاء ما يعيق سبيل النحو، ومنهم من يرى إعادة النظر في كل أبواب النحو وإعادة هيكلتها حسب قدرات طالب علم النحو.

¹. شوقي ضيف، تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، ط6، 2013، ص23.

². المرجع نفسه، ص 23.

الفصل الأول: دراسة المنهج

تمهيد:

أشار المؤلف إلى المنهج المتبع منذ بداية الصفحات الأولى لكتابه أي في المقدمة ومن ذلك في قوله: "لذلك ترانا قصرناها على إبراز أهم الآراء التي شاءها الأخفش والكوفيون معالم جديدة على طريق النحو وبيان مدى جدّتها ومبلغ فاعليتها؛ إيجاباً وسلباً؛ في تطوير الدرس النحوي"¹.
فقد قال أهم الآراء ما دام أنه قال رأي فهناك رأي مخالف له، ولا بد من إتيان بهذا الرأي المخالف وإظهار أي الرأيين أسهم في تذليل الدرس النحوي على طلابه ومريديه، ولا يخفى علينا الصراع المحتدم بين المدرستين البصرية والكوفية مما يستلزم كثرة الآراء والمسائل الخلافية بينهما.
ومثل هذا يفرض عليه الاعتماد بشكل كبير على المنهج المقارن، وهذا لا يعني أنه اعتمد فقط على المنهج المقارن بل قد نرى في بعض ثنايا الكتاب شيئاً من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.
سنحاول تسليط الضوء على هذا المنهج من خلال الأبواب والفصول التي قسّم عليها كتابه وإعطاء مثال من كل فصل لنبيّن هذا المنهج.

¹. عفيف دمشقية، خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط2، 1982، ص6.

المبحث الأول: المنهج المتبع من طرف المؤلف

مثال من الفصل الأول المعنون باجتهادات عقدت النحو

اعتمد المؤلف في هذا الفصل على المنهج المقارن بشكل بالغ، لأنه يأتي بالرأي الأول ثم يأتي بالرأي الآخر ويقارن بين الرأيين ومن أمثلة ذلك "ذهب الأخفش (ت:215هـ) إلى أنّ (ما) التعجبية في (ما أحسن زيد) اسم موصول صلته (أحسن) وخبره محذوف تقديره (شيء عظيم)، أو نحو ذلك، كما في رأي آخر إلى أنّها نكرة موصوفة، والجملة بعدها في موضع رفع نعتا لها، والخبر محذوف"¹.

ثم جاء برأي سيبويه المخالف لرأي الأخفش وهو قوله: "وكان سيبويه يرى أنّ (ما) نكرة تامة بمعنى (شيء) موضعها الرفع على الابتداء والجملة بعدها، من فعل التعجب وفاعله المقدر، خبرها، والتقدير في ذلك: (شيء أحسن زيدا)، أي جعله حسناً"².

فهنا نلاحظ أنّ الرأيين مختلفين؛ رأي الأخفش ورأي سيبويه، في (ما) التعجبية وكيف طرح الرأي الأول وما ذهب إليه، والرأي الثاني وما ذهب إليه، وقارن بينهما وأبدى رأيه في هذه المسألة بقوله: "وإذا كنّا نجهل السبب الذي حمل سيبويه على القول بأنّ (ما) نكرة تامة، وهي في اعتقادنا لا تختلف عن أية نكرة أخرى غير مفيدة؛ فإنّنا نميل إلى الاعتقاد بأنّ رفض الأخفش الذهاب إلى أنّها كذلك، ولجوءه إلى القول بموصوليتها تارة، وبكونها نكرة موصوفة طوراً، يظان أقرب إلى المنطق الذي طبع الدرس النحوي فارضاً عدم جواز الابتداء بنكرة ما لم تفد، فإذا كانت (ما) اسماً موصولاً فهي معرفة يجوز الابتداء بها"³.

والطرح على هذا الشكل من خصائص المنهج المقارن، الذي يدرس نقاط التشابه والاختلاف ويقارن بينهما ليبرز لنا ما تشابه أو ما اختلف بين النصوص والمسائل.

مثال من الفصل الثاني المعنون ب: تحديد يخدم اللغة.

ففي هذا الفصل نلتمس خصائص المنهج المقارن من خلال ما قدّمه المؤلف من أمثلة في هذا الفصل من آراء الأخفش التي ساهمت بأشياء تعين على تيسير النحو من جملة ما أورده الكاتب في هذا الفصل من

¹. عفيف دمشقية، خطى متعثرة على طريق تحديد النحو العربي، ص18.

². المرجع نفسه، ص18.

³. المرجع نفسه، ص18.

أمثلة قوله: "أجاز دخول (الواو) على خبر (ليس) و (كان المنفية) إذا كان جملة بعد (إلا)، تشبيها لها بالجملة الحالية، مستندا إلى قول أحدهم:

لَيْسَ شَيْءٌ إِلَّا (وَ) فِيهِ، إِذَا مَا قَابَلَتْهُ عَيْنُ الْبَصِيرِ، اعْتَبَارُ

وقول الآخر:

مَا كَانَ مِنْ بَشَرٍ إِلَّا (وَ) مَيَّتُهُ مَحْتُمَةٌ، وَلَكِنَّ الْأَجَالَ تَحْتَلِفُ

وقول الآخر:

إِذَا مَا سُتُورُ الْبَيْتِ أَرْحَيْنِ لَمْ يَكُنْ سِرَاجٌ لَنَا إِلَّا (وَ) وَجْهَكَ أَنْوَرُ¹.

ثم ذكر رأي مخالف فيه من جمهور العلماء في هذه المسألة بقوله: "وقد أنكر الجمهور مذهب الأخفش وقالوا بأن الخبر في البيتين الأول (محذوف ضرورة)، أو أن (الواو) زائدة، وقالوا بأنّ الخبر في البيت الثالث هو (لنا). كذلك أنكروا مذهبه في جواز دخول (واو) على أخبار (كان و أخواتها) غير منفيات، كما في قول الشاعر:

وَكَاثُوا أَنْاسًا يَنْفَحُونَ فَأَصْبَحُوا (وَ) أَكْثَرُ مَا يُعْطُونَهُ النَّظَرَ الشَّرَّ

وقول الآخر:

فَظَلُّوا وَمِنْهُمْ سَابِقٌ دَمْعُهُ لَهُ (وَ) آخِرُ يُثْنِي دَمْعَةَ الْعَيْنِ بِالْمُهَلِّ

وقالوا بأنّ (أصبح) في البيت الأول و(ظل) في البيت الثاني فعلان تامان، والجملتان المصدرتان بـ (بالواو) بعدهما جملتان حاليتان².

وهذه المقارنة واضحة في منهج المؤلف فقد أورد ما ذهب إليه الأخفش في مسألة جواز دخول (الواو) على خبر (ليس) و (كان) المنفية ثم بين الرأي المخالف له وكيف ردّوا وأبطلوا جواز ما ذهب إليه. ثم بين المؤلف نتيجة ما توصل إليه من هذه المقارنة مبينا رأيه: "وإذا كنّا أثبتنا للأخفش هذه المسألة ضمن آرائه التجديدية، فلايماننا بأنّ رأيه فيها أقرب متناولا للمعرب من رأي غيره"³ وقد أورد رأيه في المسألة لحرصه البالغ على تيسير النحو على طلابه وهذه غايته من هذه الدراسة.

¹. عفيف دمشقية، خطى على طريق تجديد النحو العربي، ص 68.

². ينظر: السيوطي مع الهوامع، دار المعارف، بيروت، ج 2، ص 86.

³. عفيف دمشقية، خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي، ص 68.

المثال الأول من الباب الثاني من الفصل الأول المعنون ب: جديد ليس بجديد.

ويتضح جلياً المنهج المقارن في هذا الفصل بما قدّمه لنا المؤلف من أمثلة دالة ومن ذلك قوله: "اشتراط البصريون لعمل (إذن) النصب في المضارع أن تكون صدر عبارة جوابية، وحين طالعهم قول بعض الرّجّاز:

لَا تَتَرَكِّي فِيهِمْ شَطِيرًا
إِنِّي إِذَا أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرًا

تأولوه بأن خبر (إِنَّ)، محذوف تقديره (إِنِّي لا أقدر على ذلك) ثم استأنف الرّاجز الكلام فقال (إذن أهلك...) ¹.

ثمّ بيّن رأي زعيم المدرسة الكوفية الكسائي (ت: 189) في هذه المسألة ومن ذلك قوله: "ولقد انطلق الكسائي من هذا البيت ليلغي شرط البصريين في إعمال (إذن) فأجاز أعمالها بعد (إِنَّ) ثمّ قياساً بعد كان، وأن يقال مثلاً: (إِنِّي إذن أزورك) و(كان زيد إذن يزورك)، بنصب الفعلين بعد (إذن) ².

ثمّ بيّن نتيجة ما اهتدى إليه من هذه المقارنة مبيناً رأيه: "والحق أنّه فات الكسائي، كما فات البصريين من قبله، أن يمعنوا النظر في ظاهرة نصب المضارع بعد (إذن). ولو أنّهم فعلوا بعيداً عن كل منطق رياضي لوجدوا أنّ هذا النصب لا يكون إلّا إذا وقع المضارع بعدها نتيجة لحدث سابق، كما هي الحال في بيت الرّاجز الذي جعل (هلاكه) مرتبطاً بـ (تركه) غريباً بين أولئك القوم إذا تمّ، فكان أن نصب (أهلك) بعد (إذن) ³.

ومن خلال قوله هذا نلاحظ كيف أنّه نقد رأي المسألتين حينما كان كلاهما يزيد من تعقيد النحو، ولا يقدم له الجديد الذي يرغب فيه.

المثال الثاني من الفصل الثاني المعنون ب: جديد زاد الطين بلة

أما في هذا الفصل فقد اختلف منهجه في الطرح نوعاً ما إذ يصف أحياناً بشكل كبير وأحياناً يقارن و مثال الوصف قوله أجاز الكسائي والفراء (ت: 215هـ) وهشام (هو هشام بن معاوية الضير) المتوفى

¹ ينظر ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص29.

² عفيف دمشقية، خطى متعثرة على طريق تحديد النحو العربي، ص135.

³ المرجع نفسه، ص135.

عام(ت: 209 هـ)، أنه تلاميذ الكسائي بعد الفراء تقديم الجملة الحالية المصدّرة بالواو على صاحب الحال، فيقال: (والشّمس طالعة) جاء زيد¹.

فهو بهذا يصف لنا رأي الكسائي وبعض تلامذته وما توجهوا إليه في مسألة تقديم الجملة الحالية المصدّرة بالواو على صاحب الحال فهذا وصف محض.

ثمّ يبيّن لنا بعد هذا الوصف السبيل الذي دفعه إلى هذا الرأي بقوله: "ولعلّه ليس من سبب لهذه الإجازة سوى إمكان احتمالها الرياضي. فالمفروض في تقديم الحال على صاحبها، كما في (راكبا جاء زيد) مثلا أن يحدث غرضا بلاغيا معينا، هو الاهتمام بتلك الحال التي تمّ عليها مجيء زيد وإبرازها عن طريق نقلها من مركزها الطبيعي في آخر الكلام إلى المرتبة الأولى فيه"².

ما يستنتج من قوله هذا هو رغبته الشديدة في تيسير النحو، فتراه يرد كل قول من شأنه أن يعيق تيسير النحو.

المثال الثالث من الفصل الثالث المعنون بـ "جديد جديد" اعتمد في هذا الفصل الأخير على المنهج الغالب في كتابه ألا و هو المنهج المقارن لأنّه بصدد عرض آراء الكوفيين التجديديين وسيكون مجبرا على بعض الآراء المخالفة التي لم تأت بالجديد فمثلا في مسألة تقديم التمييز على الفعل إذا كان متصرفا فإنّه يعرض لنا رأي الكوفيين وما أجازوه والبصريين وما خالفوهم فيه بقوله: "أجاز بعض الكوفيين تقديم التمييز على الفعل إذا كان متصرفا، فيقال: (عرقا تصبّب زيد) و(شحما تفقأ الكبش) وبدليل قول الشاعر:

أَهَجُرُ سَلَمَى بِالْعِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسُ بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ"³.

ثمّ جاء برأي البصريين المخالفين للمسألة حيث منعوا ما أجازوه الكوفيون نلتمس ذلك في قوله: "والبصريون، ما خلا المازني (ت: 248 هـ) والمبرد (ت: 285 هـ)، يمنعون ذلك بحجة أن التمييز في مثل هذه الصيغ فاعل بالمعنى أي أنّ الأصل في (تصبّب زيد عرقا) هو (تصبّب عرق زيد) ولا يجوز تقدّم الفاعل على فعله"⁴.

¹. ينظر السيوطي همع الموامع، ج4، ص30.

². عفيف دمشقية، خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي، ص157.

³. ينظر ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1، ص221.

⁴. عفيف دمشقية، خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي، ص191.

ثمَّ يبيّن لنا لقول الفصل من هذه المقارنة مبينا رأيه الداعي دائما إلى تيسير النحو وما هو أقرب إلى جوهر اللغة وهو قوله: "وفي اعتقادنا أن لا شيء يمنع تقديم التمييز في مثل الصيغة التي أجازها الكوفيون إذا أحسن المتكلم رغبة في إبرازه لقصد إبلاغي، ولا سيما أن في الاستعمال اللغوي ما يؤيده ويدعمه"¹.

المبحث الثاني: طريقة عرض المؤلف للمادة العلمية

ابتدأ المؤلف كتابه بمقدمة، ثم قسّمه إلى أبواب، ثم قسّم الأبواب إلى فصول، حيث اشتمل الباب الأول على فصلين، والباب الثاني على ثلاثة فصول، ثم في الأخير خاتمة. كانت المقدمة قصيرة إذ بيّن في بعض سطورها الهدف الأكبر من الدراسة ألا وهو إيجاد حلول ناجعة، لتسهيل النحو على من يبتغيه يقول في ذلك " هدفنا الأخير كان وسيبقى تسهيل النحو على طلابه"².

ثم شرع في الباب الأول الذي ابتدأه بتمهيد بيّن فيه المسائل التي خالف فيها الأخفش المدرسة البصرية، ذكر منها ما أجاز به قوله " دخول ضمير الشأن بين الحال وصاحبها قياسا على "قراءة" هؤلاء بناتى هُنَّ أظهر لكم" (هود:78) في حين أن المدرسة البصرية لم تأخذ بهذا القياس ولم تتكلم بكلام يطعن في القراءات.

ثم افتتح الفصل الأول من هذا الباب المسمى اجتهدات عقدت النحو أي اجتهدات الأخفش التي أدّت إلى تعقيد النحو فتطرّق في هذا الفصل إلى ثلاث مسائل منها مسألة الصيغ الخاصة ومسألة العوامل والمعمولات ومسألة القياس، وقد ذكر بعض الأمثلة يوضح لنا هذه الاجتهادات التي عقدت النحو؛ من ذلك مسألة (لات) التي بمعنى (ليس) رأى سيبويه أن (لات) بمعنى (ليس) وأن اسمها وخبرها من أسماء الزمان مع شيوع حذف الاسم بعدها³. أما الأخفش فله في لات قولان:

¹. عفيف دمشقية، خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي، ص192.

². المرجع نفسه، ص6.

³. ينظر: السيوطي، همع الهوامع ج1، ص126.

القول الأول: أنّها تعمل عمل إنّ وأنّ (حين) في قوله تعالى: "ولات حين مناص" هو اسمها، أما خبرها فمقدر ب (لهم) أي (لات حين مناص لهم) أو (حين مناص حينهم)¹.
أمّا الفصل الثاني كان عنوانه: جديد يخدم اللغة.

لما تحدث في الفصل الأول على آراء الأخفش التي عقدت النحو؛ وزادته صعوبة عرض في هذا الفصل آراءه الإيجابية التي سهّلت النحو وكسّرت قيوده المعقّدة إذ يقول ممتنا على آرائه "...من الإجحاف في حق هذا العالم الضخم ألا يبرز الباحث الجوانب الإيجابية المضيئة في نحوه وهي لعمرالحق غير قليلة"².

فوقف في هذا الفصل على الجوانب الإيجابية لآراء الأخفش من خلال الأمثلة التي ذكرها ومنها مسألة "كيف" التي يرى سيبويه أنّها ظرف وأنّ موضعها النصب دائما في حين رأى الأخفش أنّها اسم مرفوع مع المبتدأ.

ونراه كيف أيّد رأي الأخفش واستدل على رأيه بقول ابن مالك حيث قال "لم يقل أحد أنّ (كيف) ظرف إذ ليست زمانا ولا مكانا"³.

أمّا الفصل الأول من هذا الباب الثاني فوسمه بجديد ليس بجديد.

بعدما عرّض في الفصل السابق لآراء الأخفش التي رأى أنّها تخدم اللغة بشكل كبير؛ وبينّ الجوانب الإيجابية فيها، طرح في هذا الفصل بعض آراء الكوفيين التي لم تعد بشيء جديد على النحو نظرا للاتصال الوثيق الذي كان بينهم وبين المدرسة البصرية يقول موضحا ومبيّنا هذه المسألة "يبدو أنّ الكوفيين بالرغم من حرصهم على الاستقلال استقلالاً ناجزا عن النحو البصري، ولم يكونوا قادرين على التخلص من رقبته بعد أن كان قد رسخ في الأذهان وبسطه سلطانه على المتأدبين"⁴

ساق الكاتب أمثلة عديدة في هذا الفصل توضّح عدم جدوى هذا الجديد الذي ارتضاه الكوفيون في بعض المسائل:

¹. الكعبري، إملاء ما منّ به الرحمان، المطبعة، الميمنية، مصر، ج2/ 1306هـ، ص112.

². عفيف دمشقية، خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي، ص64.

³. المرجع نفسه، ص95.

⁴. المرجع نفسه، ص112.

ومن ذلك مسألة ارتفاع الفعل المضارع فقد وقع الخلاف بين المدرستين -المصرية الكوفية - بما يرتفع الفعل المضارع فذهب المصريون إلى أنّ علة ارتفاع الفعل المضارع هو مشابته للاسم وقال الكوفيون أنّ علة ارتفاعه هو تجرّده عن النواصب والجوازم.

وبيّن في الأخير فساد هذا الجديد الذي رآه الكسائي وقال بأنّ "المرء يدهش لرأي الكسائي حين يرى حروف المضارعة عاجزة عن عمل الرفع في المضارع منصوبا أو مجزوما على الرغم من ثبوتها فيهما"¹.

ولما بيّن في الفصل السابق آراء الكوفيين وبيّن أنّها لم تأت بشيء جديد، شرع في هذا الفصل يتكلم عن آرائهم التي زادت النحو تعقيدا مبينا السبب من ذلك بقوله "كان لمحاولة الكوفيين الاتيان بما يُميّز نحوهم النحو البصرة انعكاسات سيئة أحيانا على الدرس النحوي"².

وأورد في هذا الفصل أمثله جمّة وضّح بها الانعكاسات السلبية، التي جاء بها الكوفيون وبيّن كيف مالت بالدرس النحوي إلى التعقيد؛ ومن الأمثلة على ذلك في هذا الفصل المسألة التي ورثوها عن المدرسة المصرية، وهي ما يسمى بـ: (المبتدأ المصدر الذي خبره حال سدّت مسده) نحو ضربني زيدا قائما هذا التركيب الذي يبدو غريبا رغم ادّعاء كثرة النحاة أنّه يفيد معنى دقيقا خاص وهو قصر المبتدأ على الحال وكان الناطق يريد به أن ضربه زيدا لا يتم إلّا حال كون زيد واقفا أمّا غير ذلك من الأحوال فلا يكون³.

لكن الكوفيين لم يأخذوا بهذا مع أنّه قد صحّ في الاستعمال اللغوي ورأوا شكلين آخرين هما:

- أن ضربت زيدا قائما .

- أن اضرب زيدا قائما⁴.

ثم في هذا الفصل الأخير أثنى على الكوفيين، وبيّن بعض آرائهم التي ساهمت في تيسير النحو بشكل ملحوظ وهذه هي الغاية الكبرى من هذا البحث ما -هو تيسير النحو- فقد بيّن في هذا الفصل

¹ .عفيف دمشقية، خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي، ص118.

² .المصدر نفسه، ص153.

³ .عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ج1، ص523.

⁴ .السيوطي، همع الهوامع، ج1/ص106.

مجهوداتهم من ذلك قوله: " استطاعوا أن يخرجوا أحيانا بالالتماعات جدية أن يستهدى بها عند التصدي لإعادة النظر في النحو العربي لتيسيره على طالبه".¹

لقد جاء في هذا الفصل بأمثلة يوضح بها مجهوداتهم التي ارتضاها كمقومات لتيسير النحو، من ذلك جواز الكوفيين تقديم أداة الاستثناء إلى أول الكلام فيقال (إلا طعامك أكل زيد) . مستشعدين على هذا من كلام العرب. قال الكميت:

فَمَا لِي إِلَّا آلُ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَا لِي إِلَّا كَشَعْبُ الْحَقِّ كَشَعْبُ

فوافق الكاتب على هذا لأن الاستعمال اللغوي يبيح ذلك ،وقد صرح بذلك هو نفسه بقوله: الحق أن هذه الإجازة نابعة من صميم الاستعمال اللغوي "².

المبحث الثالث: المصطلح لمستعمل في عرض المادة

استعمل الكاتب في عرض المادة العلمية، مصطلحات علمية نحوية خاصة كانت بين الجديد والقديم ،واعتمد على القديم لما فيه من أمور مهمة يركز عليها الجديد ولما فيه من مادة علمية تكون معينة على الجديد، كما أشار إلى هذا في السطور الأخيرة من مقدمة بحثه بقوله" انطلاقا من مبدأ نخل التراث والإبقاء على ما فيه من زبدة تكون نواة طيبة لنحو عربي جديد".

وما يستنتج من كلامه أنه يميل إلى التجديد دون إهمال القديم بل الرجوع إليه والبداية منه، إذ فنرى أن هذين المصطلحين وما دل عليهما يتكرران كثيرا في صفحات كتابها.لقد أشار إلى هذا في الباب الأول من الفصل الأول حينما تكلم عن آراء الأخفش، فقد بين أنه كان يميل إلى القديم ومن ذلك قوله: "وبناء على ما تقدم يمكن أن نخلص إلى القول، أنّ الأخفش كان في إطار منهجه العام (نحويا تقليديا)....".

فقد ذكر أنّ الأخفش كان يميل إلى القديم ولكن لما رأى في بعض آرائه ما يدعو إلى الجديد أتى به في كتابه، وأظهر من خلال آرائه ما هو جديد. ومعلوم أنّ الأخفش كان ينتمي الى المدرسة البصرية وروّادها مولعون بفكره العامل والتقديرات وما تجلبه من تعقيدات ، وقد صرح بهذه الحقيقة قائلا: "لا بد قبل

¹. عفيف دمشقية، خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي، ص 177.

². المرجع نفسه، ص 106.

الخوض في آراء الأخفش النحوية الجديدة من المبادرة إلى القول أنه لم يكن بدعا من أقطاب مدرسته البصرية".

فقد يعود إلى القديم إذ رأى فيه ما يسهّل النحو ولا يعيق سبيله، مما يدل أنه جمع بين القديم والجديد بغية إيجاد طرق لتسهيل النحو وتقريبه إلى أذهان الطلاب.

مثلا مسألة الاكتفاء بجواب شرط واحد لشرطين اثنين: ومثال ذلك قوله تعالى "كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَلَدَيْنِ". البقرة: 180.

حيث يرى الاخفش أنّ الوصية للوالدين هو جواب شرط الأول (إذا حضر)¹.

فردّ الكاتب هذا الرأي لما فيه من تقديرات ترهق كاهل الممارس للإعراب، ووافق رأي النحاة الذين قالوا بأنّ الوصية نائب فاعل لـ (كتب) الذهاب إلى أن حضر صارت من الشرطية إلى الظرفية. فأخذ برأي النحاة لأنّه فيه ما يخدم اللغة والنحو على الرغم من أنّه قديم، وقد وضع هذه المسألة في كتابه بقوله: "وإنّا نميل إلى موافقة النحاة الذين رأوا في (الوصية) نائب فاعل لـ (كتب) الواقع في أول الآية، عدم الذهاب إلى أنّ (حضر أحدكم الموت) قد تحوّلت من صيغة الشرطية إلى صيغة الظرفية، وأنّ (إن ترك خيرا) ليست بحاجة إلى جواب.

ثم في هذا الفصل الثاني بيّن آراء الأخفش الذي رآها سبلا أقرب لتيسير النحو، فمثلا مسألة "وقوع الفعل الماضي حالا" التي قال النحاة قبل الأخفش أنّه لا يجوز أن يقع حالا إلّا إذا اقترن بـ(قد).² أمّا الأخفش قال بوقوعه حالا من غير اقتران قياسا على قول أبي صخر الهذلي:

وَإِنِّي لَتَعْرِوْنِي لِذِكْرِكَ هَزَّةً كَمَا انْتَفَضَ الْعَصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطَرُ

واستدل الأخفش كذلك بدليل نقلي وهو قوله تعالى "إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ" فـ (حصرت) فعل ماضٍ، وهو في موضع حال وتقديره "حصرت صدورهم"³ النساء 90.

¹ العكبري، إملاء ما من به الرحمان، ص 46.

² عفيف دمشقية خطي متعثرة على طريق تجديد النحو العربي، ص 64.

³ المرجع نفسه، ص 65.

ثم صرّح مثنياً على آراء الأخفش التجديدية التي رأى أنّها توجهات يمكن أن تُسهم في تيسير النحو والتقليل من التعقيد؛ من ذلك قوله "وبعد هذه طائفة من آراء الأخفش التي يصح القول عنها أنّها خطوات جديدة خيّرة وقد سقناها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر، طمعا في الاسترشاد بها يوم نهل للكلام على تيسير النحو على أبناء العروبة..."¹

فهو يوافق هذا الجديد لأنه خال من التشعب وكثرة التقدير، لكنّ هذا لا يعني أنه يلغي القديم جملةً، بل كثيراً ما يرجع إليه ويرتكز عليه لأنّ فيه جهود بالغة لا يمكن إلغاؤها، وهذا ما صرح به في نهاية هذا الفصل بقوله "...": إنّما نراها منطلقات صالحة إلى عرضنا الأساسي، وأضواء كاشفة لمستقبل للنحو نرجو أن يكون أفضل من ماضيه، على ما في الماضي من جهود كبيرة لا سبيل إلى إنكارها".²

وهنا تظهر لنا جلياً موضوعية الكاتب وجمعه بين التراث والجديد، فهو يسعى إلى تسهيل النحو من خلال المزج بين الجديد والقديم، لما القديم من وجهود مبذولة لا يجب طمسها.

لما تحدث في الفصلين السابقين من الباب الأول عن الآراء الأخفش التي رأى منها ما عقد النحو ومنها ما ساهم في التجديد، جاء في هذا الفصل الأول من الباب الثاني ليعرض لنا آراء الكوفيين ويكشف عن الجديد فيها، وقد بين هذه الغاية في بداية هذا الفصل من ذلك قوله: "والذي يهمنا قبل كل شيء هو معرفة ما إذا كان الكوفيون قد أتوا في نحوه بجديد يمكن أن يخدم هدفنا النهائي، أي تيسير النحو العربي على طلابه من أبناء العروبة وغيرهم".³

فلاحظ من خلال كلامه أن يسعى إلى التجديد في النحو، وهذا لا يعني القضاء على القديم؛ وإنّما البحث فيه الغوص في أعماقه للخروج بنتيجة تسهل النحو على الراغبين فيه، فهو دائماً يعود القديم ويحاول الإتيان بالجديد منه. فلما انتهى من سرد بغض لآراء الكوفيين والخلاف الذي كان بينهم وبين البصريين، بدأ يتكلم عن توجهاتهم النحوية الجديدة التي لم تثمر بأية نتيجة، فمثلاً مسألة "الظرف الواقع خبراً للمبتدأ ومسألة المفعول معه ومسألة عامل النصب في جواب الشرط، قال: معلقاً على آرائهم" ويتضح مما تقدم أن الكوفيين، بدل أن تراودهم فكرة دراسة الجملة العربية دراسة جديدة قائمة

¹ عفيف دمشقية، خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي، ص 150.

² المرجع نفسه، ص 111.

³ المرجع نفسه، ص 117.

على العلاقات بين مختلف أجزائها لعل في "الجوار" الذي قالوا به لتعليل جزم جواب الشرط ما يؤول إلى إمكان توفرهم على مثل تلك الدراسة لو لم تكن فكرة العامل طاغية عليهم".¹

فلما لم يرى في هذه الآراء جديداً فنده ورده، مما يدلُّ على رغبة الكاتب الشديدة في الإتيان بشيء جديد، سواء كان هذا الجديد في الآراء القديمة أو الجديدة.

فقد رام رأي سيبويه لما رأى فيه ما يواكب الجديد، والسير بالنحو إلى أسهل طريق أخذ به، مع العلم أن سيبويه هو زعيم المدرسة البصرية والمعروف عليها تغلقها الشديد بفكرة العامل والمنطق كثرة التقديرات.

فمثلاً مسألة "الجار والمجرور الواقعين خبراً للمبتدأ" قال: سيبويه المتكلم بالخيار أن يهمل الجار والمجرور الواقعين مبادرة للمبتدأ كما في قول النابغة:

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرْتُني ضَبِيلَةً مِنْ الرِّيشِ فِي أُنْيَاهَا إِلَيْهِ نَاقِعٌ

وكما في قولك "عبد الله فيها قائم" فالتكلم بالخيار إما أن يعملهما ويعتبر ما بعدهما منصوباً على الحال كقولك "عبد الله فيها قائماً أو يهملهما".²

فوافق سيبويه في هذا الرأي لما فيه من تيسير على المتكلم وقال بأن: "ما يثلج صدر الباحث أن سيبويه اعترض على موقف أستاذه عيسى ابن عمر، لأن المتكلم بالخيار أن يهمل الجار والمجرور الواقعين في خبر المبتدأ".

أما في الفصل الثاني من الباب الثاني فقد تكلم عن آراء الكوفيين التي سارت الدرس النحوي إلى التعقيد وإن كان ظاهرها ينادي بالجديد، ويثور على القديم ومن ذلك قوله "بدلاً من أن يعيدوا النظر فيها لإزالة ما لا بسها من تعقيدات منطقية راحوا يُعلوم في استخدام المنطق وليلبسوها حللاً زادت تعقيداً فوق تعقيد".³

ومن هذه التعقيدات التي تطرق إليها في كتابه مسألة العطف بالنصب على أول مفعولي (ظن) فيقال: (أظن عبد الله وزيداً قائمين) و(أنت عبد الله وزيداً قاماً).

¹ عفيف دمشقية، خطي متعثر على طريق تحديد النحو العربي، ص 117.

² سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، ج 2/ 1988، ص 88.

³ عفيف دمشقية، خطي متعثر على طريق تحديد النحو العربي، ص 156.

وأجاز الكسائي على ما يبدو من دون سماع من العرب أن يعطف بالرفع على المفعول الأول إذا لم يرد عن العرب أي النصب في المفعول الثاني، كما في هذه الصيغة، فيقال: "أظن عبد الله وزيد قاما". فرد رأي الكسائي مع أنه جديد، لكنه مخالف لأصل من أصول النحو وخاصة لأصول المدرسة البصرية، ألا وهو السماع لأن مثل هذه الصيغة لم تسمع من أحد فأبطلها ورجع يحمده هذه الصيغة في القديم، قال معلقا على هذه الصيغة "ولسنا ندري في الواقع الداعي إلى مثل هذه الإجازة".¹ فإذا كان إغناء اللّفى فإن هذه الصيغة الجديدة لا تفيد أية لطيفة معنوية. وإذا كان التيسير على المتكلم السماح له بنمطين من أنماط التعبير فإنها توقعه على العكس من ذلك...² فقد صرح بأن هذه الصيغة جديدة ولكن ها لم تأت بما يفيد بل ما يزيد ال ت عقيد، فرد الجديد ومشى مع القديم لما فيه من سهولة ويسر .

أما في الفصل الأخير من هذا الكتاب فقد أورد عصارة الجديد التي ارتضاها الكوفيون حتى أنه سمي هذا الفصل ب: "جديد جديد" وقد أثنى عن هذه المجهودات قائلا: "...استطاعوا أن يخرجوا أحيانا بالتماعات جديرة أن يستهدى بها عند التصدي لإعادة النظر في النحو العربي لتيسيره على طالبيه".³

ومن الأمثلة على هذه الآراء الجديدة مسألة عدم إعادة الخافض أي حرف الجر لعطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض مثل (مررت بك وبزيد) استنادا إلى قراءة حمزة الزايات " واتقوا الله الذي يتساءلون به والأرحام " بخفض الأرحام " عطفا على " الهاء " في " به " وإلى قوله " وصدّٰن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام " على أساس عطف " المسجد " بالفحص على " الهاء " في " به " وإلى قول مسكين الدارمي: **تُعَلِّقُ مِثْلَ السَّوَارِي سَيُوفُنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبُ غَوَظٌ نَفَانِفُ**⁴

بعطف "الكعب" بالخفض على "الهاء" في "بينها"⁵

فوافق الكاتب على هذه الإجازة وأخذ بها، لما فيها من السهولة على المتكلم وبُعدها عن التقييد والتعقيد، فهي تمنح المتكلم بالخيار بأن يكرر حرف الجر أو أن يستغني عنه تخفيف إذا أمن في عبارته اللبس ضرب أمثلة.

¹ عفيف دمشقية، خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي، ص 156.

² المرجع نفسه، ص 165.

³ المرجع نفسه ص 177.

⁴ المرجع نفسه ص 181.

⁵ بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 65.

الفصل الثاني: دراسة المحتوى

المبحث الأول: الموضوعات المعالجة من طرف الكاتب

عالج الكاتب في الباب الأول الاجتهادات التي ساقها الأخفش ورأى بأنها عقدة النحو، وهذه الاجتهادات منها ما له علاقة ببعض الصيغ الخاصة ومنها ما له علاقة بالعوامل والمعمولات ومنها ما له علاقة بالقياس.

ثم تطرق في الفصل الثاني من هذا الباب إلى آراء الأخفش التي رآها صيحات جديدة تخدم اللغة والنحو؛ ثم في الفصل الأول من الباب الثاني عرض آراء الكوفيين الذي كانوا يرونها جديدة وبين أنه يشوبها الكثير من ملامح القديم، ثم في الفصل الثاني من الباب الثاني ذهب إلى بيان آراء الكوفيين التي أدت بالنحو إلى التعقيد بدل أن تسير به إلى التيسير وبُيِّن فساد وبطلان ما ذهبوا إليه؛ ثم في الفصل الأخير أنصف بعض آراء الكوفيين ووافق على ما أتوا به من جديد، لأن جديدهم هذا من شأنه أن يسعى إلى تذليل الصعوبات والعقبات على طلاب النحو.

وسنحاول أن نعطي مثالا من كل فصل لنقف على شيء من هذه المواضيع التي علاجها وتقرب لنا صورة المحتوى.

مثلا لما عالج موضوع الاجتهادات التي عقدت النحو، عرض إلى أسلوب النداء: (يا أيها الناس معهودٌ عندنا (أن) أي هي المنادى وأن(الهاء) للتبيه والاسم بعدها وصف لها".¹ وقال الأخفش في هي المسألة أن (أي) اسم موصول، والاسم المحلى بالألف واللام (الناس) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هم) بأن تقدير الكلام في نظره (يا من هم الناس) فحذف المبتدأ للتخفيف نظرا لأننا زدنا على حرف النداء (يا) كلمتين: أي(وهاء التنبيه).²

فتحفظ الكاتب على هذا على هذه الصيغة وقال بأن المنادى في مثل (يا أيها الناس) هو كلمة الناس بالذات وأن طبيعة اللُّغة شاءت بلوغه عن طريق (أيها الناس) إذ لا يعرف أنه ولي حرف النداء في الاستعمال منادى معرف بالألف واللام من غير أن يؤتى بها إلا في قوله تعالى "يا الله" بوصل الهمزة وقطعها فلا يمكن موافقة الأخفش على موصولية (أي) لسببين:

1- أن الاسم الموصول مبهم ولا يخصُّ مسمًى بعينه .

¹ عفيف دمشقية، خطي متعثرة على طريق تحديد النحو العربي، ص 23.

² ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعرايب، ج2، ص 421.

2- وأن الاسم الموصول لا يكمل معناه إلا ب (صلة).

واتبع تقريبا الطريقة نفسها في معالجة مواضيع هذا الفصل، ثم في الفصل الثاني عالج آراء الأخفش التي رأى فيها ما يخدم اللغة والنحو، ومعلوم مكانة الأخفش في مجال النحو خاصة أنه كان له باعة في هذا العلم، ولا بد أن تكون له كلمة في هذا الشأن، فأورد في هذا الفصل شيئا من اجتهاداته دعم بها مطلبه الأساسي من هذا الكتاب -وهو تيسير النحو-.

من المسائل التي عالجها ومدح فيها صنيع الأخفش، مسألة تأكيد النكرة بالإطلاق التي منعه جل علماء المدرسة البصرية بحجة أن التوكيد (معرفة)، ولا يجوز أن تتبع معرفة نكرة.

أما الأخفش فقال بتوكيدها لكن بشرط أن تحدد بوقت، وقد جاء هذا الرأي موافقا ومطابقا تماما الاستعمال اللغوي الذي يشهد لموقف الأخفش من هذه المسألة، بدليل قول ابن مالك بأن مذهب أبي الحسن "أولى بالصواب لصحة السماع، ولأن فيه قائمة، لأن من قال: (صمت شهرا) قد يريد جميع الشهر، وقد يريد الشهر كله ففي قوله احتمال يرفعه التوكيد¹.

كذلك من الوارد تأكيد النكرة:

قول عائشة رضي الله عنها: (مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَامَ شَهْرًا كُلَّهُ إِلَّا رَمَضَانَ)²

ثم عالج في الباب الثاني آراء الكوفيين وتوجهاتهم وما خالفوا فيه المدرسة البصرية بين الغاية من هذه المعالجة في بداية هذا الباب فقال: "والذي يهمنا قبل كل شيء هو معرفة ما إذا الكوفيون قد أتوا في نحوهم بجديد يمكن أن يخدم هدفنا النهائي، أي تيسير النحو العربي على طلابه من أبناء العروبة" ...³

فتكلم في الفصل الأول من هذا الباب عن آرائهم الجديدة التي لم تعد بشيء يخدم اللغة والنحو، وعالج السبب من وراء ذلك ألا وهو إقبالهم على النحو البصري وإتقانهم له حتى عرفوا أدق تفاصيله، فلما أرادوا أن يأتوا بالجديد راحوا يبحثون عن كل ثغرة يمكن أن ينفذوا من خلالها إلى خلاف⁴.

¹ السيوطي، همع الهوامع، ج 2، ص 124.

² المرجع نفسه، ص 124.

³ عفيف الدمشقية، خطي متعثرة على طريق تحديد النحو العربي، ص 111.

⁴ المرجع نفسه، ص 112.

ومن الخلافات التي أنشؤها وأحفقوا أن يأتوا بالجديد فيها مسألة عامل الرفع في الاسم الواقع بعد (لولا) ذهب الكوفيون إلى أن (لولا) ترفع الاسم بعدها نحو: (لولا زيد لأكرمك)، وذهب البصريون إلى أن ه ارتفع بالابتداء

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا أن ه ترفع الاسم بعدها لأن ه نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم لأن التقدير في قولك: (زيد لأكرمك) لو لم يعني زيد من إكرامك لأكرمك".¹ ثم بين أن الذي أوصل الكوفيين إلى هذا التقدير هو تمسكهم الشديد بفكرة العامل ، والأمر الثاني هو سعيهم البالغ إلى مخالفة البصريين.²

فقد صرح الكاتب عدم جدوى هذه لمخالفة بقوله: "إن نظرة متفحصة على المذهب الكوفي تثبت أن مغادرته للمذهب البصري لم تكن في صميم الدرس النحوي؛ فنحن لا نلمس عند الكوفيين ثورة حقيقية، أو محاولة ثورة، على الكثير من الأمور الأساسية التي قام عليها علم النحو"³. ثم عالج في الفصل الثاني من هذا الباب ما جره هذا الخلاف وكيف زاد النحو تعقيدا بدل أن يأتي بجديد يس هل على الراغبين فيه الولوج إليه.

ومن السائل الغريبة العجيبة التي أثارها الكوفيون في هذا الشأن مسألة فعل الأمر الذي قال عنه الفراء بأنه لا وجود له في أصل الوضع اللغوي، وأن أصله مضارع مجنون بلام الأمر، وأن العرب خذوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل المضارع في (لتضرب)، فبقي منه ضرب. وبما أن العرب لا تبدأ بساكن فقد أحدثوا في أوله همزة فأصبح الفعل (اضرب).

وليس ما يؤيد هذا الحكم سوى أن الفراء قال: أنه إذا كان مرفوع فعل الطلب فاعلاً مخاطباً استغني عن اللام بصيغة (افعل) غالباً وأن دخول اللام في فعل الفاعل المخاطب أقل من دخولها على فعل المتكلم، وقراءة جماعة (فَبَذَلِكْ فَلْيَفْرَحُوا) يونس 85، وفي الحديث (وَلْتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ).⁴

¹ ينظر: ابن الأنبري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 253.

² المرجع نفسه، ص 10.

³ عفيف الدمشقية، خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي، ص 113.

⁴ ابن هشام الأنصري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج 1، ص 224.

فعلق الكاتب بعد ما عالج هذه المعالجة ووضح فساد ما ذهب إليه الفراء من ذلك قوله: "...والحق أنه لو صح ما ذهب إليه الفراء انقرضت صيغة (الفعل) من اللّغة ولم يبق لها أثر ولو قليل".¹ ثم في الفصل الأخير من هذا الباب بين الجديد الذي ساقه الكوفيون وأثر ثماره تجاه المقصد الأساسي من هذا الكتاب وهو تيسير النحو، فقد أورد ثلة من آرائهم التي خدمت وأساهمت في تذليل عقبات النحو.

ومن بين المسائل التي طرحها في هذا الفصل ورأى بأنها تذليل صعوبات النحو مسألة "ضمير الفصل" الذي قال البصريون بإهماله مثل (وَإِنْ كَانَ هُوَ أَحَقُّ) الأنفال 32 و(كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمُ) المائدة 118، و(وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ) آل عمران 180، و(إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا) الكهف 39 مع اعترافهم بأن الضمير الفصل هذا يفيد ضربا من التوكيد".²

بينما اقل الكوفيون أن هذا الضمير (عماد) أي اعتبروه ركناً أساسياً من أركان الجملة.³

بالتالي أزال عن المتكلم العقبات البصرية المتمثلة في مثل ما بعد ضمير الفصل في الحمل الاسمية الداخل على (كان) وما يعمل عملها من النواسخ وجعلوه بالخيار في أن ينصب أو يرفع حسبما ما يحلو له ومن ذلك قول نواس:

وَدَاوُوْنِي بِالنَّصْبِ كَانَتْ هِيَ الدَّاءُ

المبحث الثاني: رأي الكاتب

سعى الكتاب من وراء هذا الكتاب القصير، إلى إيجاد حلول ناجعة لتيسير النحو، على أبناء العروبة وقد عرض في هذا الكتاب الآراء التي رآها خطي يمكن السير على أثارها للوصول إلى هذه الغاية. وقد تكلم في هذا الكتاب بشكل لافت عن آراء الأخفش الذي كان من أبناء المدرسة البصرية وعن آراء الكوفيين التي كانت لها تقريبا حصة الأسد في هذا الكتاب إذ خصص لهم بابا كاملا يحوي ثلاثة فصول للحديث عن خطواتهم التجديدية محاولة منه للكشف عن سمات التيسير والجديد فيها، وبين أنه ليس من شأن هذه الدراسة أن تؤرخ للأخفش ولا من شأنها التأريخ للمدرسة الكوفية، وإنما شأنها الوقوف على

¹ عفيف دمشقية، خطي متعثرة على طريق تجديد النحو العربي، ص 173.

² الزمخشري المفصل، دار الجيل، ط2، ص 133.

³ المرجع نفسه، ص 134.

آرائهم الجديدة ومحاولة الفحص عن الجديد فيها خدمة لهدفه الأساسي وهو تسهيل الدرس النحوي على طلابه.¹

ويظهر رأي الكتاب من خلال المواضيع التي تناولها في كتابه هذا وخاصة عنوانه "خطى متعثرة على تجديد النحو العربي"، فقد رأى بأنها خطوات ولكنها تنقصها اللمسة الأخيرة لتكون خطوة هامة. فتكلم في الفصل الأول عما ذهب إليه الأخفش ورأى بأنه زاد الجرح ألماً؛ وقد أشار إلى هذا عند الشروع في عرض هذه الآراء بقوله "وها نحن أولاء نسوق طائفة من الاجتهادات الأخفشية مبينين كيف مالت بالدرس النحوي إلى التعقيد".²

فقال قبل بداية الكلام عنها أنها توجهات لا طائل من ورائها سوى زيادة التعقيد، مما يُظهر جيداً رأي الكاتب -تيسير النحو - وإنما عرضها ليبين ويكشف الغموض هو التعقيد الذي يشوبها. فمثلاً عندما تكلم عن رأي الأخفش في مسألة تثنية التوكيدين للفظي (أجمع) و(جمعاء)، قال الأخفش بتثنيتهما (جاء الزيدان أجمعان) و(جاءت الهندان جمعاً وان) لا (لسبب سوى أن هذين الاسمين واقعين على وزن (أفعل) و(فعلاء) وأن كل من (أفعل) و(فعلاء) يثنى، ثم قال بأن الذي حمل الأخفش على هذه الإجازة هو تركه منطق اللغة إلى القياس ثم قال بأن الأخفش في هذه المسألة نسي ثلاثة أمور:

1- أن واضع اللغة وَضَعَ لتوكيد المثنى ثلاثة ألفاظ هي؛ (كلا) و(كلتا) و(أنفسهما).

2- إن لفظي أجمع وجمعاء؛ وإن كانتا مفردتين في صيغتهما، إلا أنهما جمع في معناهما ومن ثم لم يكن من الجائز توكيد الاثنين بلفظ أعد لثلاثة فأكثر.

3- إن الاستعمال اللغوي لم يجز مسألة تثنية للفظ (نفس) المؤكدة، إنما جرى عند التوكيد بجمعها ملحقة بضمير الاثنين، فيقال: "جاء الزيدان أنفسهما" و "جاءت الهندان أنفسهما" ولو كان القياس أصح وأقوى من الاستعمال، لكان واجبا أن يقال "جاء الزيدان - أو الهندان - أنفسهما" ما لم يسمع من عربي على ما نظن.³

¹ ينظر: عفيف دمشقية، خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي، ص 6.

² المرجع نفسه، ص 17.

³ ينظر: المرجع نفسه، ص 45.

ثم بعد نهاية هذا الفصل بدأ في الفصل الذي يليه عن آراء الأخفش التي رآها حقلاً خصباً يخدم مراده ورغبته وهي تيسير النحو، فطرح، ثلة من توجهاته وبين مدى استحقاقها لتكون معالم جديدة يهتدى بها عند التصدي لتيسير النحو.

ومن هذه الأمثلة التي ذكرها الكاتب والتي تكسوها سمات التيسير والتجديد، مسألة عطف الاسم المرفوع على خبر "إن" "قبل تمام الخبر"

وقد منع زعيم المدرسة البصرية هذه الصيغة ورأى بأنه غلط كبير، وقد تابعه جمهور البصريون في منع هذه الصيغة، وقد صرح سيبويه منعها بقوله: (واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون إنك وزيدا ذاهبون).¹

أما الأخفش فقد أجازها سواء أكان العطف على اسم (إن) المضمر، كما في المثال الذي أوردته سيبويه، أم كان على اسمها المظهر، كما في (إن زيدا وعمرو منطلقان)، وتابعه في ذلك الكسائي² مستندين إلى قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالنَّصَرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ). المائدة، الآية: 69.

وإلى قول بشر بن أبي حزام:

إِلَّا فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ

فرأى الكاتب أن ما "تأوله سيبويه ومن تابعه من البصريين في مثل هذين الشاهدين من تقدير (التقديم والتأخير) أو تقدير أن المرفوع (مستأنف) خبره محذوف يدل عليه الخبر (المذكور) هو مما يرهق طالب النحو وأن منع المتكلم من صيغة كالمثال الوارد عند سيبويه (إنك وزيدا ذاهبون) بحجة أنه غلط من بعض العرب، يحد من حرية المتكلم في التعبير، لأن الاستعمال اللغوي يبيحها له ومن التعسف؛ القول بأن العربي يغلط خاصة وأن اللغة هي المرجع الأول والأخير لكل العلوم المتعلقة بها لا منطق المشتغلين بها، وما ذهب إليه الأخفش يوافق تماماً روح اللغة التي يبدو جلياً أنها تتيح المجال رحباً أمام المتكلم أن يختار في

¹ عفيف الدمشقية، خطي متعثرة على طريق تحديد النحو العربي، ص 105.

² ينظر: المرجع نفسه، ص 101.

الاسم المعطوف بعد إن قبل تمام الخبر بين النصب الرفع حسبما يمليه عليه ذوقه وإحساسه ، لا على أساس ما اختاره على الاسم المنصوب له النحاة.¹

أما في الباب الثاني قال رأيته في شأن آراء الكوفيين وما توجهوا، وهل كان في آرائهم جديد يدعم هدفه الأساسي، وهو تيسير النحو وإيجاد دعائم تسهم في الوصول إلى هذا الهدف المنشود.

فتكلم في الفصل الأول وأبدى رأيته بخصوص بعض آرائهم الجديدة والتي لم تقدم إضافة جديدة رغم أن أصحابها يقولون بأنها منطلقات جديدة وقد سمي هذه الآراء "جديد ليس بجديد"، مما أظهر رأيته تجاه هذه الآراء وهو أنها لم تضيف شيئاً إلى ما يدعوا إليه؛ فمثلاً لما تكلم عن القياس النحوي وقال بأن القياس تأثر بشكل بالغ بالقياس المنطقي وغابت عنه الموضوعية ويفتقد إلى الدقة.²

"ومعنى هذا أن الأصول التي يقرر النحاة في هذه المرحلة استخدامها لتقنين الظواهر أو تفسيرها، والتي استخدمتها بالفعل، تحمل نقطة البدء الوحيدة التي تصلح للبحث اللغوي التركيبي، وهي ملاحظة النصوص وتصنيفها لاكتشاف علاقاتها وإدراك قوانينها ثم صياغتها في قواعد ملزمة"³

ثم عرض رأي ابن الأنباري في هذا الشأن مؤيداً هذا بقوله: "اعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك، فذهب الأكثرون إلى أنه يثبت بالعلة لا بالنص لأنه لو كان ثابتاً بالنص لا بالعلة لأدى ذلك إلى إبطال لإلحاق وسد باب القياس، لأن القياس حمل فرع على أصل بعلة جامعة، وإذا فقدت العلة الجامعة بطل القياس، وكان الفرع مقيساً من غير أصل؛ ألا ترى أنا لو قلنا إن الرفع والنصب في نحو (ضرب زيد عمرو) بالنص لا بالعلة، لبطل الإلحاق بالفاعل والمفعول عليهما؟ وذلك لا يجوز"⁴.

ثم قال بأن الكوفيين دعوا إلى شيء من هذا واعتدوا بالسماع كثيراً وكسروا الحاجز الذي وضعه البصريون وهو عصر الاحتجاج والأخذ عن العرب الفصحاء.⁵

¹ عفيف الدمشقية، خطي متعثرة على طريق تحديد النحو العربي، ص 102.

² ينظر: المرجع نفسه، ص 131.

³ أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، دار الثقافة، بيروت، 1975، ص 114.

⁴ بن الأنباري، لمع الأدلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، بيروت، 1971، ص 121.

⁵ عفيف دمشقية، خطي متعثرة على طريق تحديد النحو العربي، ص 133.

وعندما انتهى من هذا الطرح أبدى رأيه في هذه المسألة وهو أن الكوفيين بالغوا كثير في التوسع في السماع إذ أنهم لو سمعوا بيتا واحدا فيه وبوبوه.¹ شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وأنه من عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظا في شعر أو نادر كلام جعلوه بابا أو فصلا.²

فأوقعهم هذا التوسع في أشد مما وقع فيه أسلافهم البصريين، فقد جرف هذا القياس قطبي المدرسة الكوفية إلى أدهى من ذلك فكان أن طردها في جميع الصيغ الممكنة في (كان) مثل (كان زيد يقوم) و(كان زيد قائم) فلم يريا أي بأس في بناء (كان) فيهما للمفعول ومن ثم بناء الفعلين الآخرين له وأجاز للمتكلم أن يقول كائن يقام وكين قيم،³ وكأنما يمكن أن تفيد أي من هاتين الصيغتين معنى ما.

لما رأى الكاتب جديدا في هذه الصيغة وما شبهها في هذا الفصل فرد ما فيها من تعقيد ومدح ما هو جديد ثم في الفصل الذي بعده عرض لنا جملة من آراء الكوفيين وبين نظريته تجاه هذه الآراء وأبطل ما فيها من تعقيد، ثم في الفصل الذي بدا رأي الكاتب واضحا جدا وخاصة من خلال عنوان هذا الفصل، فقد سماه بـ "جديد" زاد الطين "بلة" وقد بين السبب من وراء هذا التعقيد وهو محاولة الإتيان بشيء يميز نحوهم عن نحو البصريين.⁴

ومن المسائل التي جرهم إليها الخلاف مسألة العطف بـ (لكن) في الإيجاب فيقال مثلا (أتاني زيد لكن عمرو)، على الرغم من انتفاء هذه الصيغة في الاستعمال اللغوي لا لشيء سوى أن (لكن)، و (بل) بمعنى واحد في النفي وهو إثبات المحيى لـ (عمرو) دون (زيد) في مثل (ما جاءني زيد بل عمرو) أو (ما جاءني زيد لكن عمرو) وأنه مدام يعطف بـ (بل) في النفي والإيجاب (جاءني زيد بل عمرو)، فلا شيء يمنع - في المعادلة الرياضية طبعاً - من العطف بـ (لكن) في الإيجاب.⁵

وقد أبطل الكتاب التوجه الذي قبله الكوفيون، وبين أن السبب من وراء ذلك هو المنطق الرياضي، وأن (بل) لا تستخدم في الإيجاب إلا على مستوى اللغة المحكية أو المقام الشفوي التي قد يقع معها للإنسان في الخطأ، أو ما يعرف بـ (زلة اللسان)، فيقول: (جاءني زيد) وهو يقصد (جاءني عمرو) فيضطر

¹ ينظر: السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، طبعة حيدر آباد، ص 84.

² المرجع نفسه، ص 45.

³ ينظر: هم الهوامع، ج 1، ص 164.

⁴ عفيف دمشقية، خطي متعثرة على طريق تجديد النحو العربي، ص 153.

⁵ ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 68.

لإصلاح خطئه عن طريق (بل)، وأن هذه الأداة لا يمكن أن تستخدم على مستوى اللغة النموذجية الأدبية في حال الإيجاب إلا لتسجيل مواقف من نوع واحد تتفاوت صعدا في حدها، كأن يقال (جار زيد على أخيه)، بل قصة عليه قسوة لا يقسوها عدو بل ¹.

ولا يعني مما ذكر سابقا أن الكوفيين لم يأتوا بجديد، فهذا إجحاف في حق هذه المدرسة وحجم علمائها، فقد ذكر الكاتب عددا من آرائهم التي اهتموا إليها والتي خدمت رأي الكتاب وهو تيسير النحو، فكان جدير بها أن تكون أنوارا تضيء مستقبل تقديم النحو.

ومن المسائل التي أنشأها الكوفيون ووافقها الكتاب وبين أنها صورة حقيقة ملمح من ملامح التيسير والتجديد، وهي لها علاقة بشيء يرهق طلاب النحو وهو "التقدير"؛ كالتقدير الذي ألغاه الكوفيون في مسألة (لام كي) أو ما تسمى (بلام التعليل) قالوا بأنها ناصبة للفعل المضارع من غير تقدير (أن) لأنها قامت مقام (كي) فهي تشتمل على معناها، وكما أن (كي) تنصب الفعل، فكذا ما قام مقامها.²

وأيد الكاتب الكوفيين على هذا التسهيل والتيسير لأن فيه بعدا عن التقدير وهو أحد عقبات النحو ومن ذلك قوله: "... لا يسعنا إلا أن نسجل الكوفيين موقفهم من نواصب المضارع عامة واستغناؤهم عن تقدير (أن) فيها بعيدا عن كل جدل منطقي مرافقا لذلك الموقف.³

المبحث الثالث: المفاهيم المستعملة من طرف الكاتب ورؤيته

أولا: المفاهيم المستعملة من طرف الكاتب

وضح الكاتب المفاهيم المستعملة في هذا البحث، من خلال سعيه إلى الجمع بين الجديد والقديم، فقد دعى في بداية بحثه إلى الرجوع إلى القديم ومحاولة استخلاص الجديد منه، وبأنه هذا مراده فوضح أن المفاهيم ستكون تدور بين الجديد والقديم.⁴

وإننا لنلتمس هذه المفاهيم منذ بداية الحديث عن الأخفش، وما أتى به من توجهات مخالفا بذلك مدرسته البصرية، فلما انتهى من عرض بعض آرائه التي خالف فيها مدرسته، قال عن منهج الأخفش بأنه:

¹ عفيف دمشقية، المرجع السابق، ص 176.

² ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 79.

³ عفيف دمشقية، خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي، ص 153.

⁴ المرجع نفسه، ص 6.

"كان في منهجه العام نحويا تقليديا"¹ ولم يكن هذا المفهوم مستعملا قديما- أي لم يعرف القدماء ما يسمى نحويا قديما ونحويا جديدا، إلا مع ظهور صيحات التجديد، مما يدل على أن هذا المفهوم جديد وليس قديم على الرغم من ورود مصطلح "قديم" فيه.

ولما تحدث عن آرائه التي قال عنها بأنها عقدت النحو وبين مدى تمسكه بالقواعد الكلية، وأنه استبدل الأصول النحوية بأصول أخرى وفرع عليها باجتهادات أرادها دعائم لمباشرة عملية ترميم وإصلاح النحو البصري...²؛ فمفهوم الإصلاح معناه موجود قديما لكنه كمصطلح ظهر حديثا مما يبين أن هذا المفهوم جديد.

ومما يدل أن الكتاب كان لديه رغبة شديدة في القديم؛ والرجوع إليه حتى إن كان لا يرى في البعض منه ما يعود بالجديد، فإنه يبقى محافظا على احترامه حتى من خلال كلامه فتراه لما تحدث عن مسألة تقدم الفاعل عن الفعل ورفض النحاة هذه الصورة قال: " لكن مشكلتنا مع النحاة المتقدمين جميعا أنعم كانوا يرفضون أن يظل الفاعل فاعلا إذا هو تقدم عن الفاعل حتى إن كان هو الفاعل بالمعنى..."³، فقال "النحاة المتقدمين ولم يصفهم بالقدماء ولا بأي وصف يسيء إلى سمعتهم.

وقد ظهر لنا جليا استعماله لمصطلحات جمعت بين الجديد والقديم، فلما تحدث عن مسألة المفعول معه وبين حال الأخفش تجاهها وضح أنه كان يتأرجح بين فكرة (العامل) التي ورثها من أساتذة مدرسته، محاولة التخلص منها والأخذ بالمنهج الوصفي في تحليل الظواهر اللغوية..."⁴

فقد تحدث عن المنهج الوصفي ومعلوم أن المنهج الوصفي لم يكن معروف كعلم قائم بذاته في عصر الأخفش، لكنه استعمل هذا المصطلح ليدل على مجهودات المتقدمين في هذا المجال ويعترف بما قدمه المتأخرون، وبالتالي فهو حتى في المفاهيم المستعملة يحاول أحيانا أن يجمع بين القديم والجديد، فلما تحدث عن مسألة القياس عند الأخفش وبين موقفه منه، حيث أنه وقف من القياس موقفين متناقضين فأحيانا يأخذ به وأحيانا أخرى يرده ويميل إلى السماع، قبل رأي الأخفش في قضية السماع، ولكنه استعمل

¹ عفيف الدمشقية، خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي، ص 6.

² المرجع نفسه، ص 17.

³ المرجع نفسه، ص 35.

⁴ ينظر: المرجع نفسه، ص 41.

مصطلح الاستعمال اللغوي وبين بأنه يقصد به السماع ومن ذلك قوله: "وإذا نحن ضربنا صفحا هنا عن الشق الأول من القياس (الأخفشي) فلايماننا بأن اللغة استعمال - أي سماع - قبل أن تكون منطقيا رياضيا وفلسفيا ..."¹، فمفهوم الاستعمال اللغوي لم يكن متداول قديما وإنما كان مفهوم السماع هو الشائع، استعمل الكاتب المفهومين معا ليدل على روح الجمع بين القديم والجديد.

وهذا المفهوم يستخدم في هذا الكتاب بكثرة، تحدث عن مسألة لفظي (أجمع) و(جمعاء)، حيث قال الأخفش بتثنيتهما، وبين الكاتب بطلان ما ذهب إليه الأخفش وأن واضع اللغة أعد لتثنية المثني ثلاثة ألفاظ (كلا وكلتا وأنفسهما) قال بأن ' الاستعمال اللغوي لم يجز مثلا تثنية للفظ (نفس المؤكدة)، وإنما جرى عند التوكيد بجمعها ملحقة بضمير الاثنين فيقال (جاء الزيدان أنفسهما).²

وكذلك استعمل هذا المفهوم الجديد عندما تحدث عن مسألة تعدية أفعال القلوب (رأى وعلم) قال أباح الاستعمال اللغوي تعدية فعلين من أفعال القلوب هما (رأى وعلم) بالهمزة فيقال: (رأيت الحق واضحا...).

ولما تحدث في الفصل الثاني عن الجديد الذي جاء به الأخفش، وكان هذا الجديد خادما للغة والنحو، استخدم مفهومها جديدا أحدث ثورة في مجال تحديد النحو وهو (إلغاء العامل) الذي ارتضاه الأخفش في بعض الصيغ، حيث بين الكتاب موقفه من هذا المفهوم بقوله "من الإجازات الأخفشية إلغاء العامل وهذا ولا شك رأي جدير بالاهتمام لما فيه من ثورة على فكرة العامل إن لم يدفع بها الأخفش إلى غايتها المفترضة، فهو لم يتورع على كل حال من الجهر بها على صعيد من الصعد عينا إجازته مثل: (ظننت زيد قائم) وهي إجازة يدعمها الاستعمال اللغوي فقد قال الشاعر الفزاري:

كَذَلِكَ أَذْبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خَلْقِي أَنِّي وَجَدْتُ مَلَكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبِ

فأتى بعد بفعل القلب (وجد) بالمبتدأ والخبر على حالهما.³

ولما تكلم عن القياس عند الكوفيين أثار مسألة مهمة ومفهوم أشار إليه بعض علماء النحو قديما، وهي مسألة تعارض السماع والقياس هذا صراع قديم، حيث أن اللفظة تكون مسموعة متداولة ولكنها تخالف

¹ عفيف دمشقية، خطى متعثرة على طريق تحديد النحو العربي، ص 43.

² المرجع نفسه، ص 44-45.

³ المرجع نفسه، ص 76..

القياس، يذهب بعض علماء النحو إلى تقديم القياس على السماع، فاعترض الكاتب عن هذا الرأي وبين أن القياس حجب عن أعين النحاة أحياناً ما أطرده في الاستعمال، حتى قال ابن جني: "واعلم أن الشيء إذا أطرده في الاستعمال وشذ عن القياس، فلا بد من اتباع السمع الوارد فيه نفسه لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره"¹، وقد أشار في بداية الفصل الأخير من هذا البحث، إلى مفهوم شغل المهتمين باللغة والنحو وربما كان هذا المفهوم هو أحد أسباب زيادة تعقيد النحو، وهو قضية تأثر النحو بالمنطق والفلسفة، وهذه القضية كانت لها إرهاصات قديمة تشغل حول ما إذا كان النحو مسه شيء من هذا أم لا.

فلما أراد أن يشكر للكوفيين صنيعهم الجديد قال "... والحق أنهم على الرغم من عدم إفلاتهم من رقابة المنطق الفلسفي وسلطان القياس النحوي، بل على الرغم من خوضهم لهما في أكثر آرائهم استطاعوا أن يخرجوا أحياناً بالتماعات جدية أن يستهدى بها عند التصدي لإعادة النظر في النحو العربي لتيسيره على طلابه."²

ثانياً: رؤية الكاتب

يرغب الكتاب من خلال هذا الكتاب إلى إيجاد حلول صائبة لتسهيل النحو، وهذه الرؤية قد أشار إليها صريحاً في بداية هذا البحث، مذكراً أن "الهدف الأخير كان وسيبقى تسهيل النحو على طلاب...³ وهذا السبب الذي جعله يطرح في هذا البحث آراء الكوفيين والأخفش لأنه رأى فيها ما يسهم في كسر سلطان التعقيد، لما من سمات تُسائر روح اللغة.

ولما تكلم عن آراء الأخفش ذكر في بداية عرضها موقفه من بعض آرائه واجتهاداته التي زادت الأمر بعداً وتعسيراً، من ذلك بقوله "وها نحن أولاء نسوق طائفة من الاجتهادات الأخفشية مبينين كيف مالت بالدرس النحوي على التعقيد"⁴؛ الواضح من كلامه أن رؤيته تميل وبشكل كبير إلى تيسير النحو، لأنه ذكر في الوهلة الأولى أن آراء الأخفش والكوفيين فيها معلم جديدة يمكن الاعتماد عليها في تيسير النحو، ولكن لما رأى في البعض منها ما يزيد التعقيد طرحه وأبطله.

¹ ابن جني، خصائص، ج 1، ص 99.

² عفيف دمشقية، خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي، ص 177.

³ المرجع نفسه، ص 6.

⁴ المرجع نفسه، ص 17.

ولما تحدث عن آراء الأخفش التي كان فيها الجديد الذي يُعين على تيسير النحو، أكد لنا هذه الرؤية بقوله "وبعد فهذه طائفة من آراء الأخفش يصحُّ القول فيها أنَّها خطوات تجديدية خيرة. وقد سقناها على سبيل المثال لا الحصر، طمعا في الاسترشاد بها يوم نهل الكلام على تيسير النحو على أبناء العروبة وطلاب العربية."¹

فمن خلال هذا القول يمكننا أن نستنتج أن للكاتب رؤية مستقبلية يسعى إليها في قادم الأيام وهي البحث حلول لتيسير النحو، وتظهر هذه الرؤية أيضا لما تكلم عن آراء الكوفيين وما الجديد الذي أتوا به لخدمة النحو بين الغاية من دراسة توجهاتهم، وقال بأن "الذي يهمنا قبل كل شيء هو معرفة ما إذا كان الكوفيون قد أتوا في نحوهم بجديد يخدم هدفنا النهائي، أي تيسير النحو العربي على طلابه من أبناء العروبة وغيرهم."²

ولما انتهى من عرض بعض آرائهم التي لم تعد بشيء جديد، وبينَّ السبب من وراء ذلك وهي أن هذه الأقوال تدور في فلك العامل من جهة والتأويل والتقدير من جهة التحكم بمقدَّرات اللغة على الهوى، وكلها لا تعود على التجديد بأي نفع.³

ومما يدلُّ على رؤية الكاتب الواضحة وهي تيسير النَّحو، أنه لما تكلم في آخر فصل من هذا الكتاب عن بعض الآراء التي أنشأها الكوفيون قال بأنَّها "التماعات جديرة أن يُستهدي بها عند التصدي لإعادة النظر في النحو العربي لتيسيره على طلابه."⁴

وحثَّ في خاتمة هذا الكتاب صرَّح بمراده ورؤيته التي يتطلَّع إليها، وهي سعيه الملحُّ في إيجاد حلول لتيسير النحو، حيث قال بأن "الهدف من دراستنا كان ولا يزال البحث عن أفضل الطرق لتيسير النحو على طلابه من أبناء العروبة وغيرهم."⁵

ويمكن أن نستنتج من كلامه أن له رؤية واسعة النطاق لأن نظرتَه إلى التيسير نظرة عظيمة عالية القدر، فهو يسعى لتكون اللغة العربية سهلة بسيطة على كل متعلميها من أهل العربية وغيرهم من المتعلمين على اختلاف أجناسهم والإقبال على اللغة العربية؛ وفي الحقيقة أوافق الكاتب تماما في رؤيته هذه وهي

¹ عفيف الدمشقية، خطي متعثرة على طريق تجديد النحو العربي، 17.

² المرجع نفسه، ص 105.

³ ينظر: المرجع نفسه 111.

⁴ ينظر: المرجع نفسه، ص 112.

⁵ ينظر: المرجع نفسه، ص 177.

تيسير النحو، لأن أبناء العربية اليوم أصبحوا يَنأون عن دراسته والابتعاد عنه بسبب بعض التعقيدات، ومسألة التقديرات ومسألة تعدد الإعراب للفظة الواحدة، ومسألة الاختلافات النحوية التي لا سبيل من ورائها في بعض الأحيان إلا محاولة مخالفة الخصوم، وهذا ما أكدّه الكاتب موضحاً ذلك بقوله "إنَّه كثيراً ما يبدو الخلاف البصري الكوفي في النحو نتيجة طبيعية لاختلاف موقع البلدين، أو نوعاً من الكناية السياسية، أو ضرباً من التَّشَفِّي والانتقام، فلا يكاد البصري يقول (أبيض) حتى يسارع الكوفي فيقول (أسود)".¹ ضِفْ إلى ذلك تأثر النحو بالمنطق والفلسفة، كل هذه المشاكل وغيرها كان لابد من السعي لإيجاد حلول بغية ولوج الطلاب إلى عالم النحو بكل يُسر وسهولة.

وأكثر من يواجهون هذه المشاكل هم طلاب المدارس بمختلف أطوارها التعليمية، لأنّ كلّما يتلقونه في هذه المدارس يكون له علاقة باللغة العربية، هذه المشكلة قد أثارها "إبراهيم مصطفى" في بداية كتابه "تجديد النحو" عندما تكلم في المقدمة عن مشكل النحو والتعقيدات التي تلحقه، وكيف يعاني الراغبون في تحصيل هذا العلم، قال بأنه: "...إذا اتجهنا إلى مدارس النّاشئين كانت المشكلة في تعليمهم النحو أشدّ وأكدّ؛ فهو على ما تعلم من بُعد تناوله وصعوبة ملاحقه قد جعل المفتاح إلى تعلم اللغة العربية، وكتب على الناشئ أن يأخذ بنصيب منه منذ الخطوة الأولى في التعليم الابتدائي والثانوي. واختير له جملة من القواعد قدر أنّها تفي بما يحتاج إليه لإصلاح الكلام وتقويم اللسان ثم كانت خصومة هادئة قاسية بين طبيعة التلميذ، وبين هذا المنهاج والقائمين عليه..." تجديد النحو².

وهذا ما يدل على الرؤية الصائبة من الكاتب وسعيه إلى تيسير النحو على الطلاب من أبناء العروبة وغيرهم.

¹ عفيف دمشقية، خطي متعثرة على طريق تجديد النحو العربي، ص 110.

² إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ج.

خاتمة

وبعد نهاية هذا البحث توصلت إلى مجموعة من النتائج أجمالها فيما يلي:

__مشكلة تيسير النحو مشكلة قديمة، شغلت علماء النحو قديما حديثا حتى أن بعضهم أفرد كتباً خاصة في هذا المجال.

__رغبة الكاتب الشديدة على تيسير النحو، فقد كان منذ بداية هذا الكاتب يُلح على ضرورة تيسير النحو.

__الدعوة إلى التيسير والتجديد انطلقا من القديم؛ لما فيهم من مجهودات جبّارة لا يُستهان بها.

__وجود بعض من علامات التيسير في آراء الأخفش و الكوفيين؛ لما فيها من مساهمة روح اللغة.

__المزج بين الجديد و القديم من أجل الخروج بحلول سهلة تقرب النحو من طلابه.

__الخلاف بين المدرستين -البصرية والكوفية -أحد أسباب تعقيد النحو، لأن بعض الخلافات بينهم كانت الغاية منها مخالفة الآخر لا أكثر ولا أقل.

وتبقى مسألة تيسير النحو مسألة هادفة ، وقضية عظيمة جليلة لأن لها علاقة بسهولة الوصول إلى جذور اللغة العربية لغة القرآن، ولا زلنا إلى اليوم ترى ذلك الغموض الذي يُجَيِّم على النحو في مدارسنا ومعاهدنا، ولقد ضرب الكاتب بسهم صائب حين أثار هذه القضية التي نتمنى أن ثمارها في قادم الأيام.

قائمة المراجع والمصادر

1- القرآن الكريم برواية ورش:

1. سورة البقرة: 180.

2. سورة آل عمران 180

3. سورة إبراهيم: 07.

4. سورة النساء: 90.

5. سورة هود: 78.

6. سورة يونس 85.

7. سورة الأنفال 32.

8. سورة المائدة 69.

9. سورة الكهف 39.

10. 2- الحديث النبوي:

1- الترميذي، سنن الترميذي، تحقيق مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، الطبعة الأولى، 2014م.

2- البخاري، صحيح البخاري، دار الامام مالك، الطبعة الثانية، 2014م.

3- الكتب:

11. إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، الطبعة الثانية، القاهرة، 1992م.

12. ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق جودة مبروك محمد مبروك، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة.

13. ابن الأنباري، لمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، الطبعة الثانية، بيروت، 1971م.

14. ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد نجار، دار الكتب المصرية .

15. ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار الفكر، الطبعة الأولى القاهرة 1947م.

16. ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 2013م.
17. أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، دار الثقافة، بيروت، 1975.
18. الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، ط3، 1979م.
19. الزمخشري، المفصل الطبعة الثانية، دار الجيل، لبنان.
20. السهيلي، أمالي السهيلي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة.
21. سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة 1988م.
22. السيوطي، همع الهوامع، دار المعرفة، بيروت.
23. شوقي ضيف، تجديد النحو، الطبعة السادسة، دار المعارف، 2013م.
24. عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارض، مصر، 1974م.
25. عفيف دمشقية، حطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، 1982م.
26. علي الجرجاني، معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة.
27. الكعبري، إملاء ما من به الرحمان، المطبعة الميمنية، مصر 1306هـ.
28. مهدي المخزومي، النحو العربي نقد وتوجيه، الطبعة الثانية، دار الرائد العربي، لبنان 1986م.

الركن عفيف دمشقية

خط منعة

على طريق تجديد النحوي العربي

(الأخفش - الكوفيون)

دار العلم للملايين

بيروت

التعريف بصاحب الكتاب

ولد عفيف دمشقية سنة 1931 وهو لغوي وباحث أكاديمي ومترجم، له عشرات المؤلفات في اللغة والترجمات عن تاريخ الإسلام والروايات. وكانت له آراء وأفكار طرحها في مؤلفاته، وحوارات في تاريخ اللغة وتجديد النحو، ومن مؤلفاته تحديد النحو.

أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحو.
المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي.
خطى متعثرة على طريق تحديد النحو العربي.

ملخص حول الكتاب

كتاب عفيف دمشقية خطى متعثرة على طريق تحديد النحو العربي، هو كتاب تطرق فيه إلى آراء الأخفش والكوفيين التي رأى فيها سمات التيسير والتجديد، فعرض هذه الآراء فأخذ منها ما رآه يخدم توجهه وفكرته وهي تيسير النحو على طلابه من أبناء العروبة وغيرهم، ورد ما فيه عسر وتعيق، ثم قال في الأخير أن بعض هذه الآراء يمكن الاعتماد عليها يوم النظر في تيسير النحو.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

ملخص البحث

أ-ب.....	مقدمة.....
8-3.....	مدخل: دعوات التجديد في النحو العربي.....
5-4.....	المبحث الأول: دعوات التجديد قديما.....
8-6.....	المبحث الثاني: دعوات التجديد حديثا.....
22-9.....	الفصل الأول: دراسة المنهج.....
10.....	تمهيد:.....
15-11.....	المبحث الأول: المنهج المتبع من طرف المؤلف.....
18-15.....	المبحث الثاني: طريقة عرض المؤلف للمادة العلمية.....
22-18.....	المبحث الثالث: المصطلح لمستعمل في عرض المادة.....
38-23.....	الفصل الثاني: دراسة المحتوى.....
27-24.....	المبحث الأول: الموضوعات المعالجة من طرف الكاتب.....
32-27.....	المبحث الثاني: رأي الكاتب.....
37-32.....	المبحث الثالث: المفاهيم المستعملة من طرف الكاتب ورؤيته.....
39-38.....	الخاتمة.....
40-41.....	قائمة المراجع:.....
.....	الملاحق.....
.....	فهرس المحتويات.....